منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التاسعة والتسعون بعد المائة

199 EX/6

١٩٩م ت/٦

باريس، ٢٠١٦/٢/٢٢
الأصل: إنجليزي

البند **٦** من جدول الأعمال المؤقت

مشروع استراتيجية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٦-٢٠٢١)

الملخص

وفقاً للقرار ١٩٦م ت/٦، تعرض المديرة العامة على المجلس التنفيذي مشروع استراتيجية لدعم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في الدول الأعضاء خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢١.

وتندرج الآثار المالية والإدارية المترتبة على الأنشطة المذكورة في هذا التقرير في إطار الوثيقة ٣٨م/٥.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٤٩.

أولاً – السياق

١ – أعدَّ المجتمع الدولي خطة طموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتدعو هذه الخطة إلى اتّباع نهج متكامل لتحقيق التنمية يقرّ بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحفظ كوكب الأرض، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وضمان العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، وتحقيق المساواة التامة بين الجنسين وتعزيز الإدماج الاجتماعي، أمور مترابطة.

٢ – ويؤدي التعليم والتدريب دوراً محورياً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعبّر الهدف ٤ للتنمية المستدامة المتمثل في "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع" تعبيراً تاماً عن رؤية إعلان إنشيون: التعليم حتى عام ٢٠٣٠. ويولي إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ اهتماماً كبيراً لمسألة تنمية المهارات التقنية والمهنية، ولا سيما لمسائل الانتفاع بالتعليم والتدريب الجيدين والميسورَي الكلفة في المجال التقني والمهني؛ واكتساب المهارات التقنية والمهنية اللازمة للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة؛ والقضاء على التفاوت بين الجنسين وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للفئات الضعيفة. ويُتوقع في هذا الصدد أن يفضي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إلى تلبية احتياجات متعددة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن طريق مساعدة الشباب والبالغين على تنمية المهارات التي يحتاجون إليها للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة، وتعزيز النمو الاقتصادي المنصف والشامل والمستدام، وتيسير الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء والاستدامة البيئية.

٣ – ونفَّذت اليونسكو في السنوات الست الأخيرة استراتيجية خاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني[١] (٢٠١٠–٢٠١٥) تمثَّل هدفها في مساعدة الدول الأعضاء على تحسين ما لديها من سياسات ونظم خاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وتقدِّم وثيقة "توافق الآراء في شنغهاي"[٢]، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٢ خلال المؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، رؤية لربط التحليلات الخاصة بنظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بالنتائج الإنمائية المرجوة، فضلاً عن توصيات رئيسية لإصلاح هذه النظم وتطوير السياسات الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

٤ – وساعد "توافق الآراء في شنغهاي"، برؤيته وما عولج فيه من مجالات خاصة بالسياسات، على حفز مراجعة وصياغة التوصية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٥) التي أُعدت بترابط وثيق واتساق كبير مع التوصية بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم التي نقِّحت حديثاً (٢٠١٥). وتعطي هاتان التوصيتان زخماً للعمل في مجال التعلّم مدى الحياة وتُعتبران ضروريتين لتيسير تنفيذ إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠.

---

١ انظر: http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001833/183317e.pdf

٢ انظر: http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002176/217683a.pdf

٥ – وأجري تقييم للاستراتيجية[٣] في عامَي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وكان العمل الذي اضطلعت به اليونسكو في هذا الصدد محل تقدير كبير. وأظهر التقييم أنه في حين تحظى خبرة اليونسكو في مجال إسداء المشورة بشأن السياسات وبناء القدرات واستعراض السياسات بالتقدير على الصعيد الوطني، يقدِّم العمل المفاهيمي والتقنيني للمنظمة قيمة مضافة خاصة تساعد الدول الأعضاء على وضع سياسات ونظم للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وتحسينها. وسلّط التقييم الضوء على الدور الريادي الذي تؤديه اليونسكو على الصعيد العالمي في تعزيز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بوصفهما مسار تعلّم يسهم في الارتقاء بالإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والتعلّم مدى الحياة، والتنمية المستدامة. وأقِرَّ في التقييم أيضاً بأن لا مثيل للشبكة العالمية[٤] لمؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، التابعة لمركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (يونيفوك)، وبأن لليونسكو قدرة فريدة على الجمع بين المنظمات الدولية الفاعلة في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وإضافةً إلى ذلك، أتاح التقييم تحديد عدد من التحديات المرتبطة بفعالية أنشطة اليونسكو القطرية واستدامتها، بما في ذلك عدم توافر نهج استراتيجي طويل الأجل. وعلى الرغم من أوجه التقدم المعترف بها والتي حُققت عن طريق إصلاح شبكة مركز يونيفوك الدولي منذ عام ٢٠١٠، خلص التقييم إلى ضرورة النهوض بقدرات هذه الشبكة على نحو أشمل.

٦ – وأُعدت هذه الاستراتيجية الجديدة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، ونتائج تقييم استراتيجية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٠–٢٠١٥)، والتوصية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٥)، والتحليل الذي أجرته اليونسكو للاتجاهات العالمية في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني[٥]، ونتائج مجموعة من المشاورات منها المؤتمر الافتراضي بشأن الاستراتيجية الجديدة الذي نظّمه مركز يونيفوك الدولي، واجتماعات الفريق المشترك بين الوكالات والمعني بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بشأن دور المهارات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونسِّقت عمليتا التشاور والصياغة مع عملية إعداد إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠. وكان الغرض من ذلك هو التأكد من أن تنفيذ استراتيجية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وإطار العمل المذكور سيتيح معالجة مسائل رئيسية خاصة بسياسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ولا سيما فرص العمل المتاحة للشباب، والوظائف اللائقة، ومباشرة الأعمال الحرة، والتعلّم مدى الحياة.

ثانياً – الهدف والمجالات ذات الأولوية

٧ – تحدد الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢١ مجالات وتدابير رئيسية خاصة بالسياسات تندرج في إطار استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل (٣٧م/٤)، وهي ترمي إلى الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة

---

٣ انظر: http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002344/234442E.pdf

٤ انظر: http://www.unevoc.unesco.org/go.php

٥ انظر: http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002330/233030e.pdf

وأولويتيها العامتين المتمثلتين في المساواة بين الجنسين وأفريقيا، وفي تنفيذ برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة والاستراتيجية التنفيذية بشأن الشباب.

٨ – وفي هذا الإطار وبالتوافق التام مع الهدف ٤ للتنمية المستدامة المتمثل في "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"، **ترمي الاستراتيجية إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للارتقاء بجدوى نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وتزويد كل الشباب والبالغين بالمهارات اللازمة للحصول على عمل، وشغل وظائف لائقة، ومباشرة الأعمال الحرة والتعلّم مدى الحياة، والمساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ببنودها كافة.**

٩ – وللاستراتيجية ثلاثة مجالات ذات أولوية تتمثل في ما يلي:

١ – النهوض بعمالة الشباب وبقدرتهم على مباشرة الأعمال الحرة؛

٢ – تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين؛

٣ – تيسير الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء والمجتمعات المستدامة.

١ – النهوض بعمالة الشباب وبقدرتهم على مباشرة الأعمال الحرة

١٠– يُعتبر ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب من أكبر المشكلات التي تواجهها مختلف الاقتصادات والمجتمعات في عالم اليوم، وذلك في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وسيتعين استحداث ما لا يقل عن ٤٧٥ مليون وظيفة جديدة خلال العقد المقبل لاستيعاب الشباب العاطلين عن العمل حالياً والبالغ عددهم ٧٣ مليوناً، والوافدين الجدد إلى أسواق العمل الذين يبلغ عددهم ٤٠ مليوناً كل سنة[٦]. وفي الوقت ذاته، تشير استقصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٧] إلى أن أرباب العمل والشباب على حد سواء يعتبرون أن الكثير من الخريجين يفتقرون إلى المهارات اللازمة لعالم العمل. ولا يزال الحصول على عمل لائق يقترن بصعوبات كبيرة. ويبقى القطاع غير الرسمي والقطاع الريفي التقليدي مصدراً رئيسياً من مصادر العمل في بلدان عديدة. ويبلغ العدد الحالي للأشخاص الذين تتسم ظروف عملهم بعدم الاستقرار ١,٤٤ مليار نسمة على صعيد العالم[٨]. ويمثل العمال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا أكثر من نصف هذا العدد، بحيث يعمل ثلاثة من أصل كل أربعة عمال في هاتين المنطقتين في ظروف يعوزها الاستقرار.

١١– ومن شأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن يزودا الشباب بالمهارات اللازمة للالتحاق بعالم العمل، بما في ذلك مهارات العمل الحر. ومن شأنهما أيضاً أن يحسّنا القدرة على التكيّف مع الطلب المتغير على المهارات في الشركات والمجتمعات المحلية، وأن يفضيا إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الأجور. وفضلاً عن ذلك، يمكن للتعليم والتدريب في المجال

---

٦ انظر: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_337069.pdf.

٧ انظر: http://www.enterprisesurveys.org/; http://www.oecd.org/edu/oecd-skills-outlook-2015-9789264234178-en.htm.

٨ http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---inst/documents/publication/wcms_346619.pdf.

التقني والمهني أن يحدّا من العراقيل التي تعوق الالتحاق بعالم العمل، وذلك بوسائل عدة تشمل التعلّم في مكان العمل، وضمان الاعتراف بالمهارات المكتسبة والتصديق عليها. ومن شأنهما أيضاً أن يوفرا فرصاً لتنمية قدرات ذوي المهارات المحدودة العاطلين عن العمل أو الذين يعانون من العمالة الناقصة، والشباب غير الملتحقين بالمدارس، والأفراد المفتقرين إلى التعليم والعمل والتدريب.

١٢- وستستمر اليونسكو في إسداء المشورة المستندة إلى الأدلة والرامية إلى تحقيق التأثير المرجو إلى الجهات العاملة على الصعيد الوطني، ومن خلال مبادرات إقليمية وعالمية حسب الاقتضاء. فعلى الصعيد الوطني، ستدعم اليونسكو التدابير الرامية إلى استعراض وتطوير سياسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وكذلك التحليلات المعمقة لمجموعة محددة من المجالات ذات الأولوية مثل التمويل. وستعمد المنظمة أيضاً إلى دعم مبادرات بناء قدرات صانعي القرار على الصعيد الوطني والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن تدريب الموظفين والمديرين العاملين في مجال التدريس. وعلى الصعيد الإقليمي، ستدعم اليونسكو إعداد خطط إقليمية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعلّم بين الأقران، وتبادل المعارف. أما على الصعيد العالمي، فتعتزم المنظمة تشجيع ودعم المبادرات المتعددة الأطراف والأنشطة التعاونية التي تعزز تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والارتقاء بجاذبيتهما في شتى أنحاء العالم للمساهمة في النهوض بعمالة الشباب، والوظائف اللائقة، وبالقدرة على مباشرة الأعمال الحرة.

دعم التدابير الرامية إلى استعراض السياسات وتطويرها

١٣- ستشجع اليونسكو على اتّباع نهوج حكومية جامعة لتحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل النهوض بعمالة الشباب، وتحسين عملية ربط ومواءمة المجالات الهامة الخاصة بالسياسات التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر التعليم، والعمالة، والتنمية الصناعية والاقتصادية، والزراعة والتنمية الريفية، والصحة، والسياسات الاجتماعية. وستكون التدابير المتخذة في هذا الصدد مرتكزة على الطلب وسيجري تخطيطها وتصميمها وتنفيذها وتقييمها بالتوافق التام مع السياق الإنمائي وأولويات السياسات في البلدان المستفيدة.

١٤- وسيستند الدعم المخصص لاستعراض وتطوير سياسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إلى التوجيهات السياسية الرئيسية المذكورة في التوصية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٥)، والتي تشمل مثلاً الترتيبات المؤسسية، وأطر الحوكمة والأطر التنظيمية، والتمويل، والإنصاف وفرص الانتفاع (لصالح الفئات المهمشة والنساء على وجه التحديد)، والجودة والجدوى، وإصلاح المناهج الدراسية، وأطر المؤهلات وضمان الجودة، وتنمية المهارات المهنية للعاملين في مجال التدريس، ورصد وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

١٥- وتعتزم اليونسكو مساعدة الدول الأعضاء على التأكد من أن سياساتها للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تشجع على تنمية المهارات اللازمة لمباشرة الأعمال الحرة من خلال استراتيجيات تشمل إدراج حصص دراسية تتعلق بمباشرة

الأعمال الحرة في المناهج الدراسية والشهادات الخاصة بالتعليم الرسمي، ودعم الشركات الصغيرة لتوفير حلقات تدريبية في مكان العمل، والحفز على إنشاء حاضنات وإعداد مشروعات تعاونية مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

١٦- وستوفَّر عمليات استعراض السياسات وأنشطة الدعم التي ستضطلع بها اليونسكو بتمويل من ميزانية البرنامج العادي لثلاثين بلداً في شتى مناطق العالم. وسيجري اختيار هذه البلدان استناداً إلى احتياجاتها ووفقاً لطلبات مساعدة محددة، مع إيلاء عناية خاصة لأولويات اليونسكو ومسألة التوزيع الجغرافي. وستكون زيادة عدد البلدان المستفيدة رهناً بتوافر ما يلزم من شراكات ومن موارد خارجة عن الميزانية.

١٧- ولضمان توافر موارد مستقرة ومستدامة لأغراض التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، تعتزم اليونسكو اتخاذ تدابير لمساندة الدول الأعضاء في إعداد استراتيجيات تمويل تتسم بالفعالية والكفاءة واستهداف الاستثمارات المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في إطار مشروعات وبرامج فعالة من حيث التكاليف تخص الأفراد والشركات والمجتمع ككل. وسيشمل ذلك تحديد الممارسات الجيدة في مجال تصميم وحوكمة وإدارة آليات تمويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وإيجاد حلول لتمويل التدابير الكفيلة بتوسيع نطاق التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتعزيز الإنصاف والجودة فيهما.

١٨- وسوف تعمد اليونسكو، من خلال موارد ميزانيتها العادية، إلى دعم حوالى عشرة بلدان في شتى مناطق العالم لمساعدتها على وضع استراتيجية لتمويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، تشمل مساهمات من القطاع الخاص. وستسعى المنظمة إلى إقامة عدد من الشراكات وإلى تعبئة الموارد من خارج الميزانية لزيادة عدد البلدان المستفيدة.

تعزيز النهوج التعاونية وبناء القدرات

١٩- كان للبلدان التي أعدت سياسات واستراتيجيات خاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني نصيب متفاوت من النجاح في تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات. ويُعتبر النقص في القدرات وفي الشراكات مشكلة كبيرة في الكثير من البلدان. وسعياً إلى دعم عمليات التنفيذ، ستركز اليونسكو على السبل الكفيلة بإنشاء مؤسسات وشراكات فعالة فيما بين الحكومات وبين الوكلاء والمؤسسات المعنية بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على الصعيدين الوطني والمحلي. وسوف تعزز اليونسكو الدعم الذي تقدّمه إلى الدول الأعضاء عن طريق مبادرات خارجة عن الميزانية مخصصة لهذا الغرض.

٢٠- وستركز اليونسكو أيضاً على إعداد قادة مختصين بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في الوزارات والوكالات والمؤسسات المعنية. وستستهل المنظمة لهذا الغرض، من خلال مركز يونيفوك الدولي، برنامجاً للمهارات القيادية في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يرمي إلى بناء قدرات قادة المؤسسات المعنية بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ومديري المؤسسات المختصة بتدريب المعلمين العاملين في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وسيستفيد من برنامج المهارات القيادية المذكور حوالي ١٠٠ مركز من مراكز يونيفوك في شتى أنحاء العالم.

٢ – تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين

٢١- على الرغم من التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي، لا تزال مشكلة الفقر وأوجه التفاوت منتشرة في الكثير من أنحاء العالم. ففي البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها، تجني أثرى الفئات السكانية، التي تمثل ١٠ في المائة من مجموع السكان، ما يتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي في المتوسط. أما أفقر الفئات السكانية، التي تمثل أيضاً ١٠ في المائة من مجموع السكان، فلا تجني إلا حوالي ٢ في المائة من الدخل الإجمالي[٩]. ويفتقر عدد هائل من الأشخاص، ولا سيما النساء، إلى فرص تنمية المهارات والحصول على عمل لائق. وبوجه عام، لا تزال النساء يعانين من البطالة أكثر مما يعاني منها الرجال، واحتمال مشاركتهن في القوى العاملة أقل من احتمال مشاركة الرجال فيها، كما يُعتبرن أكثر عرضةً للعمل في ظروف غير مستقرة، ومنها مثلاً العمل الحر والعمل لغرض المساهمة في نفقات الأسرة. وفي عام ٢٠١٤، بلغ معدل البطالة العالمي في صفوف النساء ٦,٤ في المائة (مقابل ٥,٧ في المائة في صفوف الرجال)، في حين وصل المعدل العالمي لمشاركة النساء في القوى العاملة إلى ٦٨,٧ في المائة (مقابل ٨١,٧ في المائة في صفوف الرجال)[١٠].

٢٢- ونتيجةً لتفاقم أوجه التفاوت بين الجنسين والقوالب النمطية، تكون برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني قائمة على تحيز جنساني في الكثير من الأحيان، مما يؤثر في قدرة النساء على الالتحاق ببعض المهن والمشاركة فيها. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء، فيما يخص المرحلة العليا من التعليم الثانوي (إسكد ٣) التي يتوافر بشأنها أكبر قدر من المعلومات وحيث تكون البرامج المهنية في التعليم الرسمي محددة تحديداً جيداً، إلى أن نسبة الطالبات الملتحقات ببرامج "عامة" تبلغ ٤٨ في المائة على الصعيد العالمي، مقابل ٤٤ في المائة فيما يخص البرامج المهنية. وتسهم مسألة المشاركة هذه بدورها في إدامة أوجه التفاوت بين الجنسين في مكان العمل وفي المجتمع ككل. وينطبق هذا الأمر على العديد من البلدان، بما فيها تلك التي حققت التكافؤ بين الجنسين في الانتفاع بالتعليم.

٢٣- وستسعى اليونسكو إلى تسليط الضوء على هذه المسائل وإلى تحديد أكثر السياسات كفاءةً من حيث التكاليف لمعالجتها. وسوف تساعد المنظمة الدول الأعضاء على تحديد التدابير المناسبة الواجب اتخاذها على صعيد السياسات لتعزيز الإنصاف في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ومن خلالهما؛ وضمان انتفاع كل الشباب والبالغين، رجالاً ونساءً، بفرص متكافئة للتعلّم وتنمية معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم والنهوض بها؛ ومعالجة الاحتياجات التعليمية والتدريبية الشديدة التنوع.

التشجيع على اتخاذ تدابير هادفة خاصة بالسياسات لصالح الفئات المحرومة

٢٤- سعياً إلى دعم البلدان التي تواجه صعوبات في إدماج الفئات المحرومة في نظمها للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ستعمد اليونسكو إلى إعداد مبادئ توجيهية وإلى جمع وتبادل التدابير والحلول الواعدة الخاصة بالسياسات. وستوفر

---

٩ المصدر:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/publ/documents/publication/wcms_337069.pdf

١٠ المصدر:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/publ/documents/publication/wcms_233953.pdf

اليونسكو أيضاً المشورة بشأن السياسات وأنشطة لبناء القدرات للدول الأعضاء لفتح أبواب الانتفاع بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على مصراعيها أمام جميع الفئات المحرومة والضعيفة، وذلك بوسائل عدة تشمل الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات ابتكارية لزيادة معدلات الانتفاع بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والمشاركة فيهما.

٢٥- وسوف تتعاون اليونسكو مع الدول الأعضاء المعنية لتحسين تنمية المهارات في القطاع غير الرسمي والمناطق الريفية. وسيتم التركيز بوجه خاص على تعزيز فهم الدول الأعضاء لعالم العمل ولمساهمة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في تلبية احتياجات أرباب العمل والأفراد والمجتمعات المحلية من حيث المهارات. وبغية النهوض بتنمية المهارات في القطاع غير الرسمي والمناطق الريفية، ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء لتوفير التدريب الجيد والمفيد في مكان العمل وفي المجتمعات المحلية الريفية بوسائل عدة منها التدريب التقليدي على المهن، وتشجيع الرابطات الصناعية والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية على الاضطلاع بدور أكبر على صعيدَي الحوكمة والتمويل.

تحسين انتفاع النساء والفتيات ببرامج مفيدة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتوفير فرص متكافئة في عالم العمل

٢٦- من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ومن خلالهما، ستسعى اليونسكو إلى سد الثغرات المعرفية التي تعوق فهم هذه المسألة في سياقات اقتصادية وثقافية مختلفة، وترويج التعلّم المتعلق بالسياسات، وتقديم الدعم في مجال السياسات، وتوفير خدمات بناء القدرات. وسينصب التركيز بصفة خاصة على إعداد استراتيجيات لترويج التحاق النساء بمجالات مهنية من شأنها أن تحسّن فرص توظيفهن؛ وتحديد الممارسات الدولية المهمة والواعدة في هذا الصدد، بما في ذلك تحسين عملية رصد وتقييم المساواة بين الجنسين في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ وتيسير الحوار بشأن السياسات وبناء القدرات والأنشطة الترويجية التي تتوجه إلى الشركاء الرئيسيين، ومنهم الجهات المعنية في سوق العمل. وبالإضافة إلى تعزيز مجموعة من التدابير الهادفة، ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء في تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين عند استعراض وتطوير السياسات والاستراتيجيات والأنشطة الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني كي يكون للاعتبارات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين تأثير إيجابي على أولويات السياسات وأنماط الإنفاق.

٣ – تيسير الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء والمجتمعات المستدامة

٢٧- توجد في مجمل القطاعات الإنمائية احتياجات هائلة وديناميةمن حيث المهارات. وسيتعين على كل بلد أن يضع نهوجاً وأولويات تراعي السياق الذي ستُنفَّذ فيه لضمان تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. بيد أن تغيّر المناخ يمثِّل بالنسبة إلى جميع البلدان خطراً داهماً قد يتعذر تدارك آثاره. وعمدت الدول الأعضاء كافة إلى تحديد أولوياتها فيما يخص الانتقال إلى اقتصادات خضراء ومجتمعات قادرة على التكيف مع تغيّر المناخ. وسوف يؤثر الانتقال هذا تأثيراً إيجابياً على العمالة وسيفضي إلى تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج. وقد يتيح الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء استحداث ما

يتراوح بين ١٥ و٦٠ مليون وظيفة جديدة على الصعيد العالمي في غضون العقدين القادمين، وانتشال عشرات الملايين من العمال من براثن الفقر[١١].

٢٨- وأثّر الانتشار السريع للتكنولوجيات الرقمية في معظم أنحاء العالم على جميع التخصصات والاقتصادات والصناعات وعلى عالم العمل ككل. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال ٦٠ في المائة من سكان العالم غير منتفعين بخدمات الإنترنت وعاجزين عن المشاركة مشاركة كاملة في الاقتصاد الرقمي[١٢]. وينبغي أن تتعاون الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لسد الفجوة الرقمية والحد من أوجه التفاوت من حيث إمكانية الانتفاع بهذه الخدمات وجودتها كي تكون للتنمية المستدامة فوائد أوسع نطاقاً.

٢٩- ويقتضي تحقيق هذه التطورات إيجاد حلول إبداعية، وإعداد برامج جديدة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وبذل الجهود اللازمة لبناء القدرات في سبيل تنمية المهارات. وسيتطلب تحقيق ذلك توافر حلول خاصة بالسياسات تراعي السياق الذي ستُنفَّذ فيه، فضلاً عن عملية هدفها التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بين الجهات المعنية على الصعيد الوطني. ولهذا الغرض، ستشجع اليونسكو على اتّباع نهوج مشتركة بين القطاعات تتيح الربط ما بين التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة بغية دعم الدول الأعضاء في تحقيق انتقال سلس إلى مسار التنمية المستدامة.

تعزيز نهوج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني المشتركة بين القطاعات

٣٠- ستضع اليونسكو أدوات عملية لمساعدة الدول الأعضاء على إعداد وتنفيذ استراتيجيات مناسبة وفعالة بشأن المهارات المطلوبة وتلك المتوافرة وطرائق الاستفادة منها لتحقيق النتائج الإنمائية المنشودة في المجالات ذات الأولوية مثل الصحة، والمياه، والتصنيع والطاقة المستدامين، والزراعة والأمن الغذائي والأمن. وسيُعدّ لهذا الغرض إطار يرمي إلى تحديد العناصر والتدابير الخاصة باستراتيجيات تنمية المهارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة المعنية، وتحديد مجموعة من المبادئ لتوجيه عملية إعداد واستعراض هذا النوع من الاستراتيجيات، فضلاً عن أمثلة عملية على الممارسات الجيدة المتّبعة لإعداد الاستراتيجيات المذكورة وتنفيذها وتقييمها. وبغية دعم عمليات التنفيذ، ستركز اليونسكو على سبل إقامة شراكات فعالة داخل الحكومات وبين الوكلاء والمؤسسات المعنيين على الصعيدين الوطني والمحلي.

٣١- وإضافةً إلى ذلك، سوف تدعم اليونسكو الدول الأعضاء لتسخير التكنولوجيات الرقمية حرصاً على ألا تعوق مشكلة النقص في المهارات تقدّم البلدان في تحقيق التحولات الرقمية المرجوة، وحرصاً أيضاً على توزيع الفوائد على نطاق واسع. وستساعد اليونسكو البلدان على تحديد مجموعة المهارات اللازمة لهذا الغرض، ومنها مثلاً المهارات المتقدمة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والمهارات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وتعتزم اليونسكو أيضاً

---

١١ المصدر: http://www.unep.org/PDF/Workingtowards_full.pdf.

١٢ المصدر: http://www.worldbank.org/en/publication/wdr2016.

دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تحديث المؤهلات والمناهج الدراسية؛ وتدريب الموظفين العاملين في مجال التدريس؛ وتعزيز اكتساب هذه المهارات والاعتراف بها في مكان العمل.

٣٢- وعلى الصعيد العالمي، ستتعاون اليونسكو مع منظمة العمل الدولية وغيرها من الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الصحة العالمية، من أجل استكشاف أوجه الترابط المعقدة بين أهداف التنمية المستدامة، وتحديد آثار ذلك على التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

تعزيز مهارات مناصرة البيئة لضمان انتقال سلس إلى الاقتصادات الخضراء

٣٣- ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء لتحقيق انتقال سلس إلى الاقتصادات الخضراء وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وستعمل اليونسكو في هذا الصدد على تعزيز الدعم المحدد الهدف والمقدم في الوقت المناسب إلى الدول الأعضاء عن طريق تيسير إقامة الشراكات وأوجه تآزر بشأن مهارات مناصرة البيئة مع مختلف الجهات المعنية، ومنها الشركات والشركاء التابعين للمجتمعات المحلية والشركاء في التنمية.

٣٤- وتماشياً مع برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، سيرمي عمل اليونسكو المرتبط بتنمية القدرات المؤسسية والمهنية إلى دعم الدول الأعضاء في خضرنة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني عن طريق إحداث تحولات مؤسسية شاملة تقتضي بناء قدرات القادة والمديرين العاملين في مجال التعليم والمدرسين على إجراء إصلاحات نُظمية لترسيخ مفاهيم الاستدامة في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وسيعِدّ مركز يونيفوك الدولي حصصاً تدريبية ملائمة تندرج في إطار برنامجه للمهارات القيادية في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

٣٥- وعلى الصعيد العالمي، ستحرص اليونسكو على تنمية وتبادل المعارف المتعلقة بمهارات مناصرة البيئة بوسائل عدة، وبخاصة من خلال شبكة مركز يونيفوك الدولي. وسيعزز هذا المركز تعاونه مع فريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني بخضرنة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتنمية المهارات، وسيوفر فرصاً لإعداد أنشطة مشتركة ترمي إلى دفع برنامج العمل العالمي لليونسكو بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى الأمام.

ثالثاً – الأنشطة المستعرضة

٣٦- كي يكون لنتائج المجالات ذات الأولوية المحددة في الاستراتيجية أقصى قدر ممكن من التأثير، ستساعد اليونسكو الدول الأعضاء على إجراء تحليل متكامل لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتبدلة وعلى تحديد المهارات المطلوبة والتنبؤ بها من أجل إثراء السياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وإضافةً إلى ذلك، ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء في إنشاء منابر وطنية وإقليمية وقطاعية للجهات المعنية بغية تيسير مشاركة القطاع الخاص وتسهيل التواصل بين الأطراف المعنية في عالم التعليم وعالم العمل.

٣٧- وستجري اليونسكو أيضاً مجموعة من البحوث وستساعد الدول الأعضاء على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنتائج برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وتسخير الفوائد التي تَعِد بها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة. وسيُعَدّ إطار للمؤشرات الرئيسية بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء بغية تحسين قدرة الدول الأعضاء على رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٤ للتنمية المستدامة وما يتصل به من غايات خاصة بالمهارات التقنية والمهنية[١٣]. وستوضَع مبادئ توجيهية بشأن إعداد التقارير عن تنفيذ الوثائق التقنينية.

٣٨- وتعتزم اليونسكو توطيد التعاون الدولي والإقليمي، وتعزيز شبكة مركز يونيفوك الدولي والتعاون بين الوكالات. وستعمل المنظمة أيضاً على تيسير النقاش بشأن الاعتراف بالمؤهلات في مختلف البلدان عن طريق استكشاف إمكانية إعداد مبادئ توجيهية دولية بشأن ضمان الجودة فيما يخص الاعتراف بالمؤهلات استناداً إلى نتائج التعلّم، وعن طريق تحديد مجموعة مستويات مرجعية عالمية لتيسير مقارنة مؤهلات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والاعتراف بها دولياً، وذلك مع التركيز بصورة خاصة على احتياجات المهاجرين واللاجئين.

رابعاً – الرصد والتقييم

٣٩- سعياً إلى تعزيز فعالية هذه الاستراتيجية وتيسير تنفيذها ورصدها وتقييمها، ستطبّق اليونسكو نهجاً مستنداً إلى النتائج في مجال البرمجة والإدارة والرصد، يتفق مع قواعد المنظمة وإجراءاتها.

٤٠- وستضع اليونسكو مصفوفة للمساءلة والنتائج تشمل مؤشرات محددة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية بصورة متواصلة.

٤١- وسيُجرى في عام ٢٠١٩ استعراض لمنتصف المدة بغية تقييم ما أُحرز من تقدّم وتكييف الاستراتيجية حسب الاقتضاء ووفقاً للوضع القائم والسياق التنفيذي. وسيرتكز هذا التقييم أيضاً على النتائج المنبثقة عن رصد تطبيق التوصية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٥).

٤٢- وسيُجرى تقييم للاستراتيجية في السنة الأخيرة من تنفيذها، أي في عام ٢٠٢١. وسيراعي هذا التقييم نتائج الدراسة المستقلة التي ستتناول تأثير التوصية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٥).

٤٣- وسوف يُعقد مؤتمر دولي رابع بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لتبادل المعلومات عن التقدم المحرز وإعداد استراتيجية جديدة لمرحلة ما بعد عام ٢٠٢١.

---

[١٣] وبخاصة، ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠ (٤-٣)؛ الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠ (٤-٤)؛ القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠ (٤-٥).

خامساً – الآثار التنظيمية

٤٤- ستتماشى أنشطة اليونسكو الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني مع الوظائف المسندة إلى المنظمة وستراعي توزيع المسؤوليات بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية والمعاهد. وستتولى وحدة المقر المعنية بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تنفيذ هذه الاستراتيجية، وسيضطلع مركز يونيفوك الدولي بمهامه كركيزة شبكة يونيفوك وكمركز للموارد من أجل البحوث والابتكار وتبادل المعارف وتنمية القدرات. وسوف تُعزز قدرات أوساط اليونسكو المعنية بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني عن طريق إنشاء "جماعة ممارسين" وكذلك عن طريق الأنشطة التدريبية التي سيوفرها مركز يونيفوك الدولي لموظفي اليونسكو المعنيين.

٤٥- وستكون شبكة مركز يونيفوك الدولي المحرك الرئيسي للتعلّم المتبادل وبناء القدرات وتوطيد التعاون الدولي بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

٤٦- وتنشط مجموعة واسعة من الجهات والشبكات المعنية بالتنمية في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، شأنها في ذلك شأن اليونسكو وشبكاتها. وسيستمر أعضاء الفريق المشترك بين الوكالات والمعني بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في تنفيذ مبادرات جماعية وفي التعاون بشأن مسائل عدة مثل مؤشرات وإحصاءات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ومهارات مناصرة البيئة، والتعلّم في مكان العمل. ونظراً إلى أهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وحجم التحديات القائمة، ستتعاون اليونسكو مع فريق العمل المذكور بغية توسيع نطاق عملهما وإشراك وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن بنوك إنمائية ومنظمات ثنائية، من أجل تعزيز أنشطة التعاون الدولي والترويج والتدابير المتخذة لتعبئة منظمات وشركاء آخرين، وتوسيع نطاقها.

٤٧- وسيشمل عمل اليونسكو على الصعيد الإقليمي التعاون الوثيق مع أمانات الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية المعنية، حسب المجالات التي تركز عليها هذه الهيئات. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن اليونسكو ستواصل دعم الأنشطة الرامية إلى رسم استراتيجيات إقليمية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتنفيذها ورصدها وتقييمها من خلال مبادرات خاصة بالتعلّم بين الأقران وتنمية القدرات وتبادل المعارف، مع التركيز على الأطر الإقليمية للمؤهلات، ومؤشرات الرصد والتقييم، وعلى إعداد مبادئ توجيهية وأدوات إقليمية.

٤٨- وعلى الصعيد الوطني، ستقيم اليونسكو تعاوناً وثيقاً مع الجهات المعنية بالشؤون التقنية والمالية و/أو ستوطد التعاون القائم في هذا الصدد من خلال آليات عدة تشمل بوجه خاص آليات أفرقة التعليم المحلية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وستعمد المنظمة إلى تعزيز القدرات التنسيقية للجهات المانحة في الدول الأعضاء، كلما اقتضى الأمر ذلك.

القرار المقترح

٤٩- على ضوء ما تقدَّم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اتخاذ القرار التالي:

إنّ المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكِّر بالقرار ١٩٦م ت/٦،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٩٩م ت/٦،

٣ - يعرب عن تقديره للمديرة العامة على التدابير التي أتاحت المواءمة بين مشروع استراتيجية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠؛

٤ - ويوافق على الاستراتيجية المقترحة في الوثيقة ١٩٩م ت/٦، ويدعو المديرة العامة إلى تنفيذ هذه الاستراتيجية؛

٥ - ويطلب من المديرة العامة أن تدرج معلومات عن التقدم المحرز والتدابير المتخذة تنفيذاً للاستراتيجية، مع مراعاة تقارير الدول الأعضاء، في التقرير الذي تعتزم تقديمه إلى المؤتمر العام في دورته التاسعة والثلاثين بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛

٦ - ويشجع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، مع التركيز بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً؛

٧ - ويدعو الدول الأعضاء والشركاء في التنمية إلى النهوض بقدرات اليونسكو وبمواردها عن طريق تخصيص ما يلزم من تمويل خارج عن الميزانية وإعارة الخبراء.